



التحديات العابرة للحدود وتحديات الامن الشامل*

حمد عبداللطيف محمد النعيمي
كلية الدراسات العليا، اكااديمية الشرطة، الدوحة، قطر

دعاء أحمد عبدالله الفياض
كلية الدراسات العليا، اكااديمية الشرطة، الدوحة، قطر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التطور التاريخي للتحديات العابرة للحدود، والمراحل التي مرت بها العملية الأمنية وصولاً إلى تعدد الفواعل، كما سلطت الضوء على الأسباب التي أفرزت أنواع جديدة من التحديات الأمنية مما دفع الدول إلى مضاعفة جهودها لمواجهة هذه التحديات والمتمثلة بتحديات جديدة عابرة للقارات نتجت عن التطور التكنولوجي والعولمة.

فبعد الحرب الباردة برزت فواعل جديدة على الساحة الأمنية وامتد الأمن ليشمل أبعاد مختلفة من جوانب حياة الإنسان، فأصبح الأمن متعدد الأبعاد شمل ذلك البعد المجتمعي والإنساني والسياسي والبيئي والاقتصادي، جاءت هذه نتيجة لتتعدد التحديات وشدة خطورتها فلم يعد التهديد خارجياً وتقليدياً واضحاً متمثلاً في التهديدات العسكرية بل أصبح خارجياً وداخلياً يتطلب تضافر الجهود الدولية لحماية المجتمعات من المخاطر المتجددة والمتنوعة الهجينة لما تتسم به من السرعة والغموض والمفاجأة.

كما أجابت الدراسة عن السؤال الرئيسي وهو كيف أسهمت التحديات العابرة للحدود في إعادة تشكيل مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل؟ وما أبرز التحديات التي تفرضها على الدول في مواجهتها؟

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل ووصف الأدبيات السابقة والمقارنة بين التهديدات الأمنية التقليدية والتهديدات الأمنية المعاصرة، وبين مفهوم كل من الأمن التقليدي والشامل، بما يسهم في فهم التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية في ظل العولمة والتطور التكنولوجي وتعدد الفواعل الأمنية. وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة هذه التهديدات لم تعد ممكنة من خلال الأدوات التقليدية وحدها، بل تتطلب بناء سياسات أمنية أكثر شمولية، وتعزيز التعاون والتنسيق والاستثمار في التكنولوجيا والقدرات البشرية، والانتقال من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق والوقاية، بما يعزز قدرة الدول على تحقيق الأمن الشامل في بيئة دولية متغيرة ومعقدة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التهديد، العولمة، المجال الأمني .

* بحث مقدم لـ أ.د. دلال بحري كجزء من متطلبات مقرر الأمن الشامل ومصادر التهديد في ظل العولمة، كلية الدراسات العليا، اكااديمية الشرطة، الدوحة، 2026.



Transnational Threats and Comprehensive Security Challenges

Hamad Abdul Latif Mohammed Al-Nuaimi
Graduate Studies College, Police Academy, Doha, Qatar

Duaa Ahmed Abdullah Al-Fayyad
Graduate Studies College, Police Academy, Doha, Qatar

ABSTRACT

This study aims to shed light on the historical evolution of transboundary threats and the stages through which the security process has developed, leading to the multiplicity of actors in the security arena. It also highlights the factors that have produced new types of security threats, which have compelled states to intensify their efforts to confront these challenges, particularly the new transcontinental threats resulting from technological development and globalization. After the Cold War, new actors emerged on the security scene, and the concept of security expanded to include different dimensions of human life. Security thus became multidimensional, encompassing societal, human, political, environmental, water, and economic security. This development came as a result of the diversity and severity of threats. Threats are no longer solely external, traditional, and clearly represented by military dangers; rather, they have become both external and internal, requiring concerted international efforts to protect societies from renewed, diverse, and hybrid risks characterized by speed, ambiguity, and surprise. The study also seeks to answer the main question: How have transboundary threats contributed to reshaping the concept of security from traditional security to comprehensive security? And what are the most significant challenges they impose on states in confronting them? The study adopts the descriptive-analytical approach through the analysis and description of previous literature, as well as the comparative approach to compare traditional security threats with contemporary security threats, and to compare the concepts of traditional security and comprehensive security. This contributes to a deeper understanding of the transformations that have affected the international security environment in light of globalization, technological development, and the multiplicity of security actors. The study concludes that confronting these threats is no longer possible through traditional tools alone. Rather, it requires the development of more comprehensive security policies, the strengthening of cooperation and coordination, investment in technology and human capacities, and a shift from a reactive logic to one based on anticipation and prevention, thereby enhancing states' ability to achieve comprehensive security in a changing and complex international environment.

Keywords: Security, Threat, Globalization, Security Domain.



الفصل الأول : الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة :

يشهد العالم تطوراً سريعاً في مختلف مجالات الحياة، جاء هذا نتيجة للتطور التكنولوجي والعولمة حيث أصبح العالم قرية واحدة متصلة ذابت خلالها الحدود الدولية وسهلت على العالم التعرف على مختلف الثقافات وتبادل الأفكار والمعرفة حوله، إلا أن هذا الأمر وإن كان في ظاهراً إيجابياً فهو يحمل للعالم الكثير من التهديد والدمار الأمر الذي يدفعنا إلى الخوض في تاريخ الأمن لدراسة المراحل التي مر بها ليتشكل حسب التغيرات والتطورات وصولاً إلى الأمن الشامل.

لطالما كانت الحدود مهمة على كافة الأصعدة وخاصة على الصعيد الأمني، وبالعائها يرتفع التهديد، فالحدود والفواصل والحواجز ليست مجرد خطوط على الخريطة فهي تعزز الترسيمات السياسية وتتطلب فهماً واسعاً لمجموعة من القضايا التي تؤثر على الحالة البشرية حول العالم. (Girod, R. (2023). دولة كالصين مثلاً تحدها 14 دولة تتقاسم معها حدودها البرية البالغة 22,000 كم وهي كل من كوريا وروسيا ومنغوليا وكازخستان وقيرغستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان والهند والنيبال وبوتان وميانمار ولاوس وفيتنام وهي منخرطة في نزاعات إقليمية مع جميع هذه الدول، ويعد أمن الحدود عنصراً أساسياً في كل من الأمن الوطني وأمن الوطن.

سابقاً كانت المهددات محدودة قوى عظمى مسيطرة وجيوش وأسلحة ودول ضعيفة خاضعة، وكان الفاعل الوحيد هو الدولة والتي كانت تحافظ على أمنها واستقرارها من خلال الجيوش، ومع بداية الحرب العالمية الأولى بدأت التحالفات وشهد العالم تغييراً كبيراً ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتشهد تطوراً في الأسلحة ويشهد العالم ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل، وإن حجم الدمار الذي خلفته هذه الأسلحة كان كفيلاً ليغير العالم.

أصبح هناك مهددات أكثر فتكاً من الأسلحة العادية تجاوز الحدود الجغرافية بدءاً من الحرب العالمية الأولى والتي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية إلى الأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية والتي كانت نقطة تحول مفصلية في طبيعة التهديدات الأمنية، أدى هذا الدمار إلى إعادة صياغة مفاهيم الأمن القومي والدولي.

ثم جاءت الحرب الباردة لتحدث تحولاً جوهرياً في بنية النظام الدولي، فتحول مفهوم الأمن وطبيعة الفواعل فيه وبرزت فواعل جديدة غير حكومية كالمنظمات الدولية والجماعات المسلحة والشركات متعددة الجنسيات مما أدى إلى تعدد مستويات التهديد فلم يعد التهديد عسكرياً مباشراً حيث ظهرت حروب غير تقليدية كالحروب السيبرانية والحروب بالوكالة الأمر الذي فرض إعادة صياغة المفاهيم الأمنية لمقاربات أكثر شمولاً وتكاملاً.

2.1 مشكلة الدراسة :

شهد مفهوم الأمن تحولات عميقة نتيجة المراحل التي مرت بها العملية الأمنية والتطورات المتسارعة التي عرفها النظام الدولي، خاصة مع ظهور العولمة والتقدم التكنولوجي بعد الحرب الباردة الأمر الذي أسهم وبصورة أساسية في زيادة وتنوع الجرائم العابرة للحدود، فأحدث نقلة جوهرياً في التحديات الأمنية ومفهوم الأمن الشامل الذي يمتد ليشمل المجتمع والاقتصاد والصحة والبيئة والبنية التحتية والفضاء السيبراني. كما أن سرعة انتقال مفهوم الأمن من صورته التقليدية التي كانت محصورة في الحروب والاعتداءات العسكرية المباشرة بين الدول إلى صورته الحالية متعددة الفواعل تطلبت نظاماً أمنياً أكثر دقة وشمولية حيث لم يعد التهديد داخلياً فقط بل أصبحت الدول تواجه تهديدات داخلية وخارجية تتجاوز الحدود والسيادة وتعددت أشكالها وأفرزت ما يعرف بالحروب الهجينة وقد أدى هذا التحول إلى بذل الجهد على المستوى الدولي لسد الفجوة بين التهديدات الحديثة والنماذج التقليدية.

وعليه يتمحور التساؤل الرئيسي في الدراسة حول : كيف أسهمت التهديدات العابرة للحدود في إعادة تشكيل مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل؟ وما أبرز التحديات التي تواجهها الدول في مواجهتها؟ كما يمكن أن يتفرع من هذا التساؤل الأسئلة التالية :

- كيف تطور مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل ؟
- ما أبرز أنواع التهديدات العابرة للحدود في البيئة الأمنية المعاصرة ؟
- ما دور العولمة والتكنولوجيا في تصاعد هذه التهديدات ؟



- ما التحديات التي تواجه الدول في تحقيق الأمن الشامل؟
- ما الآليات الممكنة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود بفاعلية أكبر؟

3.1 الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التهديدات العابرة للحدود واستعراضها باعتبارها الأخطر في وقتنا الراهن وتحليل طبيعتها بوصفها أحد أبرز التحديات الأمنية وبيان أثرها في انتقال مفهوم الأمن التقليدي المرتبط بحماية الدولة وحدودها وسيادتها إلى شكله الراهن متعدد الأبعاد والفواعل بالإضافة إلى استعراض أبرز التحديات التي تواجه الدول لتحقيق الأمن الشامل وآليات الردع وصولاً إلى التوصيات والاستنتاجات التي من شأنها تعزيز قدرة الدول وصناع القرار في التوصل لحلول أكثر مواءمة وفعالية لمواجهة هذه التحديات الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحقيق الأمن الشامل. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح التطور التاريخي لمفهوم الأمن وانتقاله من التقليدي إلى الشامل.
- تحليل طبيعة التهديدات العابرة للحدود وأسباب تصاعدها في ظل العولمة والتكنولوجيا.
- بيان أثر التهديدات العابرة للحدود في تعدد الفواعل الأمنية وتغير أدوار الدولة.
- دراسة أبرز التحديات التي تواجه الدول في تحقيق الأمن الشامل.
- عرض النتائج والتوصيات التي تساعد على مواجهة التهديدات العابرة للحدود بأساليب أكثر شمولاً وفعالية.

4.1 أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد أبرز الموضوعات المعاصرة في حقل الدراسات الأمنية حيث تستعرض الدراسة التحولات التي طرأت على النظام الأمني وتبرز طبيعة الفواعل الجديدة في البيئة الأمنية، كما تسلط الضوء على الأسباب التي أدت إلى الوصول لأمن متعدد المجالات وأكثر شمولية. توضح الدراسة التحديات التي تواجهها الدول والجهات الأمنية لتحقيق الأمن الشامل خصوصاً في ظل التصعيدات السريعة والمتأثرة بالعولمة والتطور التكنولوجي والمتمثل في التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والأوبئة والأمن السيبراني وغيرها والتي أصبحت مصدر قلق لكثير من متخذي القرار ، ومن الناحية العملية تساعد الدراسة صناع القرار والمؤسسات الأمنية على فهم طبيعة التهديدات العابرة للحدود ووضع سياسات وقائية واستباقية بدل الاكتفاء برد الفعل بعد وقوع الازمات، وذلك من خلال استعراض أحدث الأدبيات والمستجدات على هذا الصعيد وتوضح أن حماية الأمن لم تعد مسؤولية الدولة وحدها بل أصبحت تتطلب تعاوناً بين الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأمنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

5.1 المنهج المتبع:

تسعى هذه الدراسة إلى وصف وتحليل التهديدات العابرة للحدود وبيان خصائصها وأبعادها المختلفة وأثرها في تطور مفهوم الأمن نحو الأمن الشامل من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي. تقارن الدراسة بين التهديدات الأمنية التقليدية والتهديدات الأمنية المعاصرة، وبين مفهوم كل من الأمن التقليدي والشامل بما يسهم في فهم التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية في ظل العولمة والتطور التكنولوجي وتعدد الفواعل الأمنية.

الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي والنظري

1.2 تطور مفهوم الأمن

مر مفهوم الأمن بتحولات ومراحل عديدة، بدءاً من المفهوم القديم والذي ركز على حماية الدولة باعتبارها المرجع الأساسي للأمن جاعلاً التهديدات العسكرية والعلاقات بين الدول في صدارة الاهتمام خاصة عبر استعراض القوى والتسلح لكل دولة إلى أن أخذ الطابع اللادولاتي وظهرت فواعل من غير الدول نتج عنها بروز ظواهر إجرامية حديثة عابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة نقلت بذلك التهديدات الأمنية من طابعها التقليدي المتمثل في حفظ الدولة وحدودها إلى طابع متجدد يؤثر على أمن الدول الداخلي المتمثل في التهديدات الأمنية العابرة للحدود.



شهد مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة تحولاً نوعياً انتقل من الأمن بشكله التقليدي حيث اتسع ليشمل حماية الفرد والمجتمع من مختلف أشكال المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والرقمية، وجاء العديد من العلماء لينقلوا مفهوم الأمن لمرحلة جديدة أكثر شمولية كباري بوزان الذي أسس مدرسة كوبنهاغن وانتقل بالأمن لمفهومه الموسع الذي شمل خمس أبعاد.

وقد تناول بوزان الأمن في قوله "في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد وإذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلقاً بقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي. في حين يذهب كين بوث وويلز إلى أبعد من ذلك عندما يجزمان بأنه: لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نظر للأمن على أنه تحرر/ اعتناق "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة

نجد أن مفهوم الأمن تطور عبر عدة مراحل انتقل فيها من مركزية الدولة إلى مفهوم أكثر اتساعاً وشمولية نتيجة التغيرات التي مرت بها العملية الأمنية وتغير النظام العالمي كتراجع الثنائية القطبية وظهور العولمة والتطور التكنولوجي مما أدى إلى تسارع وتيرة انتشار المهددات الخارجية والعابرة للحدود وتنوعها وظهور فواعل جديدة، الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن ليصبح أكثر شمولية وارتباطاً بإدارة المخاطر المتعددة .

2.2 مفهوم الأمن الشامل

مما سبق يمكن تعريف الأمن الشامل على أنه منظومة متكاملة من السياسات والآليات الرامية إلى صون الدولة والمجتمع من مجمل التهديدات سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو صحية عبر تنسيق شامل بين مختلف الفاعلين على المستويين الوطني والدولي.

تتجلى أبرز خصائص هذا المفهوم في ثلاثة محاور جوهرية:

- **تعدد الأبعاد:** لا يقتصر الأمن الشامل على التهديدات العسكرية بل يستوعب أبعاداً سياسية واقتصادية وصحية وبيئية وسيبرانية .
- **التشابه بين المستويات:** يربط الأمن الشامل بين المستوى الفردي والوطني والإقليمي والدولي، معترفاً بأن الأمن لا يتجزأ وأن الهشاشة في أحد مستوياته تلقي بظلالها على سائر المستويات. (UNDP, 1994)
- **التعاون متعدد الأطراف :** حيث أن التهديدات المعاصرة تتطلب جهوداً مشتركة على جميع المستويات الأمنية والمؤسسية وتتخطى الحدود الوطنية.

- **أبعاده:** حيث أن أبعاد الأمن الشامل تعتبر إطار تحليلي لمصدر التهديدات فنجد أن أبعاده تتعدد إبعاده ليشمل كل ما يجيب على التساؤل من أين يأتي التهديد؟ قد يتمثل في البعد الاقتصادي أو العسكري أو البيئي أو الإنساني أو المائي وكافة جوانب الحياة بما فيها البعد الإنساني.

3.2 التهديدات العابرة للحدود

يعرف التهديد بأنه محاولة إلحاق الضرر والأذى بالآخر بقصد الإخلال بالأمن، سواء كان الضرر والتهديد على المستوى الداخلي أو الخارجي ومتعدد الفواعل والمستويات، وينتج عن هذا التهديد خطورة سواء كانت هذه الخطورة محتملة أو فعلية أو كامنة وينتج عنه هذا التهديد فوضى أمنية.

كما أضحت التهديدات الأمنية العابرة للحدود ظاهرة مرتبطة بالانتقال من النمط التقليدي إلى النمط المعاصر لا دولتي الفواعل والذي أضحي سبباً في حروب العصر التي تكون الأطراف المتحاربة فيها غير متساوية في القوة والوسائل والتنظيم وتتميز بعنصر الحركة والمفاجأة والغموض وأبرز هذه التهديدات العابرة للحدود الإرهاب والجريمة المنظمة.

"وقد طرح باري بوزان تصنيف التهديدات الأمنية العابرة للحدود وفقاً لتمييزه بين قطاعات الأمن المتعددة وحسب الآتي:

- أ- تهديدات تستهدف القطاع العسكري ويرتبط بالمساس بالقدرات العسكرية للدولة ويهدد أمنها ووحدتها وسيادتها .



- ب- يرتبط بالقطاع السياسي ويرتبط بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية مستقلة .
ت- يرتبط بالقطاع الاقتصادي ومدى قدرة الدول على تعزيز علاقاتها الدولية والوصول للموارد المالية والاسواق العالمية لزيادة قوتها .
ث- يرتبط بالقطاع الاجتماعي ومدى قدرة الدول على انتاج أنماط خصوصيتها (اللغة-الثقافة-الهوية) ومنع أي تدخل وتهديد خارجي يؤثر في أنماط هويتها الوطنية.
ج- يرتبط بالقطاع البيئي ومدى القدرة على المحافظة على المجال الحيوي والكوني لأي دولة.
والتحديات الأمنية العابرة للحدود إما قد تكون تماثلية من حيث تشابه الفواعل وهي النوع التقليدي من التهديدات وتتمثل بالتهديدات العسكرية بين دولتين، وقد تكون لا تماثلية وهي تهديدات تبني على الغموض وعدم تحديد العدو، وأطرافه غير متكافئة في القوة وتشكل اليوم حروب العصر وتقوم على ثلاث مستويات:
- ميداني وتتميز بالسرعة والمفاجئة والغدر.
 - استراتيجي عسكري ويشمل أنواع حروب العصابات والحرب الخاطفة.
 - استراتيجي سياسي ويشمل الحروب ذات المُعطى الثقافي والأخلاقي والديني. م.م بسمه محمد نظير احمد.(2023)

3.3 الدراسات السابقة

دراسة (بحري، وشرائطية 2016) " رهانات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة "

تناولت الدراسة التحولات التي طرأت على العالم بعد الحرب الباردة وما شهدته من توسع في مفهوم الأمن علاوة على تغير في طبيعة ومصادر التهديد الأمني، ومظاهر العجز الوظيفي الذي تعاني منه الدول في عدم قدرتها على حفظ النظام الداخلي.

كما تناولت العلاقة بين هشاشة الدولة وتدهور الأمن الإنساني، وانطلقت من فرضية أن فشل الدولة مؤسسياً ووظيفياً ينعكس مباشرة على قدرة الدولة في حماية الأفراد وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وقد أوضحت الدراسة أن الدول الفاشلة تتحول إلى فضاء يعاني من ضعف السلطة والقانون الأمر الذي يؤدي إلى اتساع مظاهر التهديد غير التقليدي للأمن الإنساني، وقد بينت الدراسة أن الأمن الإنساني جاء نتيجة للتطور الأمني بعد الحرب الباردة حيث كشفت نهاية الحرب عن منظومة تهديدات جديدة تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكرية التقليدية إذ باتت ذات طابع غير عسكري وعابر للحدود مما أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن توسيعاً وتعميقاً ليشمل أبعاداً سياسية واقتصادية ومجتمعية، فلم يعد الأمن مقتصر على الدولة وحدودها بل امتد ليشمل حماية الانسان من الخوف والحاجة في أبعاده الاقتصادية والصحية والغذائية والسياسية والاجتماعية.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية محورية لبحث التهديدات العابرة للحدود وتحديات الأمن الشامل، لكونها تجلي العلاقة البنوية بين هشاشة الدولة التي تنسم بالانفلات الأمني وعدم القدرة على صيانة النظام الداخلي فهي تعيش حالة من اللأمن على حساب الخدمات العامة وتعرض افرادها للتهديدات العابرة للحدود .

وخلصت الدراسة إلى أن العجز الوظيفي للدولة الفاشلة يمثل مصدراً رئيسياً لتهديد الأمن الإنساني، بما يجعل بناء مؤسسات دولة فعالة شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والتنمية الإنسانية.

دراسة (الظفيري، 2021) " الأمراض العابرة للقارات وأثرها على الأمن القومي "

ترتبط هذه الدراسة بالأمراض العابرة للقارات وتأثيرها بالأمن القومي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة والمقابلات مع المختصين في إدارة الازمات، وتقدم حالة عربية خليجية كنموذج لموضوع الامن الشامل ، كما تساعد في توضيح العلاقة بين الأمن الصحي والأمن الشامل كون الامراض العابرة للقارات باتت تشكل تحدياً بنوياً يعيد صياغة مفهوم الأمن القومي في ظل تزايد الترابط الدولي . وقد توصلت الدراسة إلى أن قدرة النظام على الصمود في حالات الأوبئة والكوارث تؤثر مباشرة في قدرة الدولة على حماية أمنها القومي كما بينت أن الجائحة الصحية يمكن أن تؤثر على حركة الطيران واغلاق الحدود وتعطل بعض أوجه التبادل التجاري الأمر الذي ينعكس على الأمن القومي، وأكدت الدراسة على أهمية التعاون الدولي والتنسيق المؤسسي المتكامل بين الجهات الأمنية والصحية للتصدي لهذه التهديدات.



دراسة (بوحميدة وبريكي، 2025) " إشكالات الجرائم العابرة للحدود وسبل التعاون الدولي لمكافحتها"
استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن في تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والتي أوضحت بأن الجرائم العابرة للحدود هي من أخطر الأنشطة الإجرامية لما لها من تهديد كبير على استقرار وأمن المجتمع الدولي بسبب اضراره في مختلف المجالات. وركزت الدراسة على موضوع إشكالات الجرائم العابرة للحدود وسبل التعاون الدولي لمكافحتها، وقد استعرضت دور المنظمات الدولية في مكافحة الجرائم العابرة للحدود كمنظمة الأمم المتحدة والانتربول، واستعرضت الدراسة العديد من الاتفاقيات التي جاءت لمواجهة عدم وجود تشريعات تواكب سرعة وتطور الجريمة العابرة للحدود واختلاف التشريعات بين الدول. وأكدت على أن مواجهة هذه الجرائم لم تعد ممكنة في إطار الجهود الداخلية المنفردة، بل باتت تقتضي تعاوناً دولياً فعالاً يقوم على الاتفاقيات الدولية.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها تسعى إلى إبراز إشكالات الجرائم العابرة للحدود وسبل التعاون الدولي لمكافحتها بصورة أشمل، مع التركيز على استعراض أدوار المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقيات الدولية والعقبات التي تحد من فعالية هذا التعاون واقتراح سبل التغلب عليها .

3.4. الفجوة البحثية

من مجمل الدراسات السابقة نجد غياب دراسة شاملة وتركيبية تربط بين التحول التاريخي لمفهوم الأمن (الأمن التقليدي إلى الشامل) وتنوع التهديدات العابرة للحدود في سياق دولة مستقرة مؤسسياً ولكنها عرضة لتهديدات هجينة متعددة، مع اقتراح آليات استباقية متكاملة لمواجهة تتجاوز النمط القطاعي .

الفصل الثالث: أنماط التهديدات العابرة للحدود

شهد العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين تزايد كبير في التهديدات العابرة للحدود التي تتطلب تعاون إقليمي وجماعي نظراً لتجاوزها نطاق وحدود الدولة الواحدة. إن هذه التهديدات امتدت لتشمل العديد من المجالات كالإقتصاد والفضاء السيبراني والبيئة والصحة العامة. وفيما يلي نستعرض أبرز الأنماط لتلك التهديدات العابرة للحدود الوطنية (الغندور ، 2024).

1.3 التهديدات الأمنية

إن المجال الأمني أحد أهم المجالات التي يحس بها جميع أفراد المجتمع وإن أي تهديد يمسّه سينعكس بلاشك على الدولة وأفراد المجتمع. برزت في العقود الأخيرة الماضية عدد من التهديدات الأمنية التي قد تكون موجودة سابقاً إلا أنها تطورت وأصبحت عابرة للحدود الوطنية، أبرزها:

1.1.3 الجريمة المنظمة

تختلف الآراء بشأن النشأة الحقيقية للجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا أن البعض حدد نشأتها بالقرن السابع عشر حيث اعتبروا الشركات السرية الصينية نوعاً من أنواع الجريمة المنظمة بسبب هيكلها التنظيمي الذي يضم تجار ورهبان علاوة على عملها المناهض ضد النظام السياسي ، فقد كانت تلك الشركات تقوم بأنشطة تجارية غير قانونية وسرية تتكسب من ورائها العديد من الأموال بغرض تمويل أنشطتها السياسية. (الجريمة المنظمة، الجزيرة نت).

مع مرور الوقت تغيرت أهداف هذه المنظمات من منظمات ثورية تهدف إلى التمرد على النظام المالك إلى منظمات إجرامية وعرفت باسم المافيا ، ازداد تحرك المافيا في بداية القرن العشرين واضطرت الحكومة الإيطالية إلى محاربتها الأمر الذي دفع المافيا إلى الهروب واللجوء إلى أمريكا ومنها لأوروبا والتي بدأت في الانتشار والتأثير على العالم، مما جعل العالم يتحرك لمكافحتها والحد منها عبر عقد مؤتمرات وتوقيع اتفاقيات. عام 2000 م تم الإعلان عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود أو ما تعرف باسم اتفاقية





باليرمو، والتي تعد من الاتفاقيات الأساسية عند قيام المنظمات أو الدول بالإشارة إلى الجريمة المنظمة عبر الحدود أو الفساد كونها المرجع وأول اتفاقية دولية صادرة من الأمم المتحدة، وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي أصبحت فيه الجريمة تغادر إقليم الدولة ولا تنحصر فيها الأمر الذي تطلب وجود اتفاقية تسمح لجهات انفاذ القانون بملاحقة تلك الجريمة ومركبتها.

وقد عرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة هي التي تضم ثلاثة أشخاص أو أكثر، وتتسم بقدر من التنظيم الهيكلي، ويمتد وجودها فترة من الزمن، وتهدف إلى ارتكاب واحدة على الأقل من الجرائم الخطيرة وتعمل الجماعة الإجرامية المنظمة أيضاً على نحو منسق بغية تحقيق غرضها العام المتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى. وكثيراً ما تجد الجماعات الإجرامية المنظمة مجالاتها الرئيسية لجني الأرباح في توفير سلع وخدمات غير مشروعة تحظى بإقبال شديد من عامة الناس. ومن أمثلة الأنشطة التي يمكن أن تتركس الجماعات الإجرامية المنظمة نفسها لها: الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالأسلحة النارية، الاتجار بالبشر (الموقع الرسمي للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

تعددت أشكال الجريمة المنظمة وأنشطتها، فمنها على سبيل المثال: تهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، وغسل الأموال. وتعد هذه الأنشطة أو الأنواع من التهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي برزت لأسباب كثيرة كانتشار الفساد والاضطرابات السياسية وضعف الرقابة.

2.1.3 الإرهاب

الإرهاب الدولي: تعتمد التنظيمات الإرهابية على خلايا منتشرة عالمياً، وتمويل عابر للقارات، ومنصات تجنيد رقمية.

لم يتم الاتفاق على تعريف واحد للإرهاب، لكن وفقاً للجمعية العامة للأمم المتحدة (1994) فقد عرفته "تعد أعمال الإرهاب الجنائية تلك الأفعال التي تُرتكب بقصد إثارة حالة من الرعب العام بين الناس، أو جماعة من الناس، أو لأغراض سياسية، والتي لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف، سواء أكانت بدوافع سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عنصرية أو عرقية أو دينية أو غيرها."

2.3 التهديدات الاقتصادية

إن المجال الاقتصادي ليس مستثنى من التهديدات العابرة للحدود وهي كثيرة كالأزمات المالية العالمية والهيمنة الاقتصادية وحروب سلاسل الامداد إلا أنه يمكن القول بأن أحد أبرز التهديدات التي يواجهها العالم في العصر الحالي هي عمليات الاحتيال الإلكتروني وجرائم غسل الأموال، حيث لم تعد ترتكب في إقليم الدولة الواحدة فقط لاسيما وإن كانت جرائم كبيرة والتي نجد فيها متحصلات هائلة وتورط العديد من الأشخاص في ارتكابها.

تعرف جريمة غسل الأموال بأنها عملية تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للعائدات الإجرامية، وبالتالي لا يمكن أن تتم جريمة غسل الأموال دون وجود جريمة أصلية مالية أدت إلى وجود عائد مادي غير شرعي، إلا أن هناك مصطلح يسمى بغسل الأموال العكسي حيث يكون مصدر الأموال مشروع إلا أنه يتم إنفاقه في مصدر غير مشروع كتمويل العمليات الإرهابية أو شراء أسلحة محرمة دولياً. (الموقع الرسمي للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - قطر)

كما تؤثر عمليات غسل الأموال سلباً على استقرار أسواق المال الدولية وتهدد بانهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء اقتصاد الدول.

وعلى الصعيد الدولي، تم التوقيع عام 1992 على اتفاقية ماستريخت التي نصت على انشاء هيئة اليوروبول (Europol) وهي هيئة معلومات بدأ نشاطها عام 1994 لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ووقعت عام 1995 اتفاقية الإيروبول وذلك بهدف تأكيد التعاون الدولي في مكافحة الأشكال الخطيرة للإجرام الدولي ومنها جرائم غسل الأموال.

3.3 التهديدات السيبرانية

إن التطور التكنولوجي لم يكن مجرد أداة لتعزيز سيادة الدول، بل أصبح أداة قوية ومعقدة تستخدمها الجماعات الإجرامية العابرة للحدود والكيانات الإرهابية أيضاً والتي وجدت في التقنيات الحديثة والتشفير ملاذاً مثالياً لممارسة نشاطها بعيداً عن الملاحقات القانونية.



تتخذ الهجمات السيبرانية أساليب مختلفة ومتنوعة حيث تمتد من سرقة واستلاب البيانات مروراً بتعطيل الأنظمة إلى الابتزاز والتجسس الرقمي. وقد ازدادت التهديدات السيبرانية مع انتشار برامج الذكاء الاصطناعي حيث طوعت الجماعات الإجرامية كافة الامكانيات لشن هجمات سيبرانية محترفة بالإضافة إلى استغلالها في عمليات التجنيد بهدف القيام بعمليات إرهابية أو إيدولوجية متطرفة.

4.3 التهديدات البيئية والصحية

عاش العالم خلال السنوات القليلة الماضية ، تهديد صحي عالمي تمثل في انتشار فايروس كورونا (كوفيد19) والذي أثر على الحياة ككل وأدى هذا التهديد العابر للحدود إلى تأثير اقتصادات العالم بأسره من خلال تأثر امدادات سلاسل التوريد وحركة السفر المختلفة، وقد أدى هذا التهديد إلى زيادة الديون الحكومية على العديد من الدول وما نتج عنه من قيامها بتطبيق سياسات تقشف تأثرت بها المجتمعات.

الفصل الرابع: تحديات الأمن الشامل

شهدت البيئة الأمنية خلال العقود الأخيرة تحولات متغيرة ومتسارعة أدت إلى إعادة تشكيل مفهوم الأمن والذي ارتبط سابقاً على المجال العسكري فقط إلا أنه امتد ليشمل العديد من المجالات ومنها المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والبيئي بسبب العولمة وما نتج عنها من انفتاح للعالم في شتى المجالات لتصبح البيئة الأمنية بيئة معقدة ، برزت فيها التهديدات العابرة للحدود كإحدى أبرز التحديات التي تواجه الدول نظراً لطبيعتها غير التقليدية وقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية والسيادية. (حمزاوي، 2022)

وتتمثل خطورة هذه التهديدات في كونها لم تعد تهديدات تقليدية وضمن الإقليم الوطني للدولة بل أصبحت تهديدات عابرة للحدود ، كما أن هذه التهديدات غالباً ما تكون مترابطة بحيث يؤدي حدوث أحدها إلى سلسلة من التأثيرات المتداخلة التي يصعب احتواؤها ضمن إطار واحد ، وفيما يلي نستعرض أبرز التحديات المرتبطة بالأمن الشامل:

1.4 تعقد التهديدات بشكل مستمر:

أصبحت التهديدات متغيرة بشكل مستمر ولم تعد واضحة المصدر وثابتة وذلك لسرعة تطور الأساليب المستخدمة وظهور ما يسمى بالتهديدات الهجينة التي تجمع عدد من التهديدات. كما أن العديد من الجرائم استغل مرتكبوها وجود التقنيات الحديثة، حيث تطورت الجريمة المنظمة العابرة للحدود كالإرهاب وغسل الأموال والتي استغلت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي في عمليات التمويل والتجنيد كأسلوب مبتكر يعقد ويصعب عمل الجهات الأمنية (أحمد، 1999).

إن التهديدات لم تعد ترتكب أو تقتصر على الدول كفاعل لتلك التهديدات بل ظهر فاعلون جدد يمثلون تهديد على الأمن ويشكلون تحدي كبير مثل جماعات منظمة وشركات وأفراد لديهم الإمكانيات والقدرات على إحداث تهديد على الأمن كهجوم تقني أو عمل إرهابي فردي.

وبسبب التهديدات المعقدة والمرتبطة ، نجد على سبيل المثال الحرب التي تمر بها منطقة الخليج 2026 فقد بدأت عسكرياً إلا أنها ارتبطت بتهديدات أخرى وأحدثت أزمة اقتصادية نتيجة خلل في سلاسل الإمداد وبسبب إغلاق مضيق هرمز ، وتطور الأزمة إلى أزمة اجتماعية في بعض الدول بسبب ارتفاع الأسعار لاسيما أسعار النفط، كما أدت كذلك إلى تعطيل خدمات أساسية، وعدد كبير من التهديدات والمشكلات التي بدأت بسبب هجوم عسكري.

2.4 زيادة المخاطر السيبرانية :

تعد التكنولوجيا سلاحاً ذو حدين، فهي من جهة تمثل أداة أساسية لتعزيز كفاءة الجهات الأمنية وقدرتها على الرصد والاستجابة، ومن جهة أخرى قد تتحول إلى منفذ للاختراق والاستغلال اذا لم تدار بكفاءة وتحمى بوسائل أمنية متقدمة، حيث تعتمد مختلف القطاعات في العصر الحديث اعتماداً كبيراً على التكنولوجيا والتقنيات الرقمية في إدارة أعمالها وتشغيل أنظمتها وهو ما يجعلها عرضة للاستهداف السيبراني، فقد شهد العالم في السنوات



الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في وتيرة الهجمات السيبرانية وتنوعاً في أساليبها وأهدافها والجهات المنفذة لها (الغندور ، 2024).
وتتنوع الهجمات السيبرانية ما بين سرقة البيانات ، وتعطيل الأنظمة، والابتزاز الإلكتروني، والتجسس الرقمي. وفي هذا السياق، أسهم الانتشار الواسع لتطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في زيادة تعقيد البيئة الأمنية خاصة بعد ثبوت استخدام هذه التقنيات من قبل الجماعات الإجرامية المختلفة في تنفيذ أنشطة غير مشروعة بطرق أكثر تطوراً واحترافية، وهذا الواقع يفرض على القائد الأمني تحديات إضافية تتطلب اتخاذ إجراءات متقدمة للتحقق من صحة المعلومات والاستعانة بكوادر متخصصة في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي (ربيع، 2011).

3.4 التوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار:

أصبحت التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية والدولية وتزايدها تشكل تحدي للأمن الشامل وتجعل البيئة الأمنية بيئة معقدة، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على صناع القرار الأمني فهذه التوترات لا تقتصر آثارها على الجوانب العسكرية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على استقرار الدول وأمنها القومي حيث أن عدم الاستقرار ينتج عنه اضطرابات في سلاسل الامداد وهو ما يؤثر على الأمن القومي (الغندور، 2024).

وتتجلى هذه التحديات في عدد من الأزمات والصراعات الدولية المعاصرة التي تؤثر في توازنات القوى الإقليمية والدولية، وتفرض على الدول ضرورة الاستجابة السريعة واتخاذ قرارات دقيقة في ظل ظروف متغيرة. فما نشهده اليوم في ظل الحرب الامريكية الإسرائيلية ضد ايران وما نتج عنه من اعتداءات إيرانية سافرة على دولة قطر ودول الخليج ، بالإضافة إلى اغلاق مضيق هرمز كان له الأثر الكبير على القيادة الأمنية في اتخاذ الإجراءات اللازمة والصحيحة والسريعة لما لها من أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية والتأثير على حركة التجارة العالمية وأمن الطاقة.

ومن المهم التأكيد على أن حالة عدم الاستقرار لا ترتبط فقط بالحروب أو النزاعات بل قد تنشأ عن أزمات غير تقليدية، فقد شكلت جائحة كورونا (كوفيد19) مثلاً بارزاً على ذلك حيث أثرت بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة بما فيها الاقتصاد والتأثير على سلاسل الامداد العالمية مما أوجد تحديات أمنية جديدة تطلبت استجابات استثنائية من قبل الدول.

وعليه، فإن التوترات الجيوسياسية وحالات عدم الاستقرار بمختلف أشكالها، تفرض على الدول تبني نهج استباقي ومرن، قائم على تحليل المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، مع تعزيز التعاون الدولي وتكامل الجهود لمواجهة التحديات المتزايدة، بما يضمن الحفاظ على الأمن والاستقرار في بيئة عالمية سريعة التغير (العامري، 2022).

4.4 المعلومات المضللة وحروب الوعي:

أدى الانتشار الواسع لوسائل الاعلام بمختلف أشكالها، إلى جانب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والعديد من البرامج إلى بروز تحديات جديدة أمام الدول وعلى أمنها الشامل، حيث تمثلت في تصاعد ظاهرة المعلومات المضللة وحروب الوعي. فقد أصبحت هذه المنصات أدوات مؤثرة في تشكيل الرأي العام سواء كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي وذلك نظراً لسرعة انتشار المعلومات وسهولة تداولها بين الأفراد (ربيع، 2011).
تنتشر الشائعات والأخبار غير الدقيقة بشكل واسع، وقد تكون في بعض الأحيان موجهة أو منظمة بهدف التأثير على الاستقرار المجتمعي أو إضعاف الثقة في المؤسسات أو إثارة اللغط بين أفراد المجتمع. كما أن صعوبة التحقق الفوري من صحة المعلومات يزيد من تعقيد المشهد ويشكل تحدياً حقيقياً أمام الجهات الأمنية.

5.4 التوازن بين الأمن والحريات:

يعد تحقيق التوازن بين متطلبات حفظ الأمن واحترام الحريات والحقوق من أبرز التحديات التي تواجه الدول في العصر الحديث، حيث يتعين على الجهات الأمنية أن تقوم بأداء مهامها في إطار قانوني واضح بحيث لا يتجاوز إجراءات الحدود التي يكفلها القانون مع مراعاة حماية الحقوق الأساسية للأفراد.



يجب أن تكون جميع الإجراءات الأمنية -مثل المراقبة أو التفتيش أو غيرها- تستند إلى أسس قانونية واضحة ومبررات مشروعة وأن تنفذ ضمن نطاق الصلاحيات المحددة؛ فأى تجاوز لهذه الضوابط قد يؤدي إلى بطلان الإجراءات المتخذة وقد يعرض المسؤولين للمساءلة القانونية.

لذلك فإن الدول حالياً تعيش تحدي كبير من أجل تحقيق هذا التوازن الدقيق من خلال الالتزام بالقانون واحترام الحقوق واتخاذ قرارات تضمن حماية المجتمع دون المساس بحرياته بما يعزز الثقة بين المؤسسات الأمنية والمجتمع لاسيما وأن المجتمع الدولي وتحديداً المنظمات الدولية تتربص بالدول التي تمس حقوق الإنسان وتقوم بنشر تلك التعديلات من منظورها وإن كان ذلك وفقاً للقوانين المحلية. (الورشيد ، 2024)

6.4 التنسيق والتعاون الوطني والدولي:

إن التهديدات التي يعيشها العالم اليوم تتطلب تعزيز مستويات التنسيق والتعاون على المستوى الوطني بين مختلف المؤسسات والجهات الأمنية وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات للحفاظ على الأمن الوطني ، وقد يترتب على ذلك مواجهة بعض التحديات ومنها تفاوت الكفاءات بين الجهات المختلفة أو اختلاف الإجراءات والآليات المعتمدة مما قد يؤثر على سرعة وفعالية الاستجابة الأمنية. (احمد ، 1999)

أما على المستوى الدولي ، فقد أصبح التعاون والتنسيق ضرورة ملحة لاسيما في ظل تصاعد الجرائم العابرة للحدود، ويعد تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون القضائي والأمني من أهم الأدوات في هذا المجال لمكافحة هذه التهديدات بشكل فعال.

ومع ذلك، تواجه الدول عدداً من الإشكاليات والتحديات على الصعيد الدولي، أبرزها اختلاف القوانين والتشريعات بين الدول، حيث قد يعد الفعل مجزماً في دولة بينما لا يعد كذلك في دولة أخرى، وهو ما يحد من فعالية الملاحقة القانونية. إضافة إلى ذلك فإن ضعف التعاون أو عدم رغبة بعض الدول في تبادل المعلومات يشكل عائقاً كبيراً أمام الجهود الأمنية، ويزيد من صعوبة جمع الأدلة وتعقب الجناة مما يفرض تحديات إضافية على العمل الأمني الدولي.

الفصل الخامس: آليات مواجهة التهديدات ضمن إطار الأمن الشامل

كما أشرنا سابقاً بأن الدول تواجه عدد من التحديات وهو الأمر الذي يفرض عليها العمل في بيئة تتسم بالتعقيد والتغير المستمر ومع ذلك فإن الدول الناجحة هي التي تمتلك القدرة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الفعالة التي تمكنها من مواجهة هذه التحديات والتعامل معها بكفاءة والعمل على الحد من آثارها ، بحيث لا تشكل عائقاً أمام تحقيق أهدافها أو أداء مهامها الأساسية على الوجه المطلوب. (الغندور، 2024).

كما أن طبيعة البيئة الأمنية المعاصرة التي تتسم بالتطور السريع وتداخل العوامل المؤثرة فيها تجعل من غير الممكن الاعتماد على أسلوب واحد أو نهج تقليدي في مواجهة التحديات القائمة. لذلك يتعين على الدول تبني منظومة متكاملة من الأساليب والاستراتيجيات المتنوعة والمتراصة والتي تقوم على التخطيط السليم والمرونة في اتخاذ القرار والاستجابة السريعة للمتغيرات، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية في الأداء. وفي هذا السياق، يمكن استعراض أبرز الطرق والأساليب لمواجهة التحديات في النقاط التالية:

1.5 التحول الرقمي الأمني :

في ظل التطور التكنولوجي والتقني الذي يشهده العالم أصبح من الضرورة أن تستفيد الدول من هذه التقنيات وتوظيفها في مجال مكافحة الجريمة وإدارة المواقف المختلفة من خلال استخدام برامج الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات والتنبؤ بالجرائم والتعرف على الأنماط ، بالإضافة إلى استخدام الأدوات المرتبطة بالتقنية الحديثة مثل الكاميرات وأنظمة الإنذار الذكية والطائرات دون طيار وغيرها من أدوات تساعد القيادة الأمنية وتسهل عملها لاسيما وأن الأمن السيبراني أصبح جزء لا يتجزأ من الأمن القومي مما يفرض ضرورة تعزيزه وتطويره بشكل مستمر (الغندور ، 2024).



2.5 تعزيز القدرات البشرية :

رغم ما أحدثته العولمة من تقدم تكنولوجي كبير إلا أن هذه التقنيات لا يمكن أن تحل محل العنصر البشري بل تسهم في تعزيز دوره ورفع كفاءته، وهو ما يتطلب العمل على تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتكون قادرة على مواكبة التطورات التقنية الحديثة والتعامل معها بفعالية. كما يجب تنمية قدرات الأفراد على استيعاب التهديدات غير التقليدية والتعامل معها والتي باتت تشمل مختلف المجالات نتيجة لاتساع مفهوم الأمن وتداخله مع أبعاد اقتصادية واجتماعية وسيبرانية متعددة.

3.5 القيادة التكيفية:

من التحديات المذكورة سابقة بأن البيئة الأمنية المعاصرة أصبحت متسارعة ومعقدة ومتطورة، الأمر الذي يجعل الدول لا تعتمد على نمط أو أسلوب واحد في إدارة الموقف بل يتعين التكيف مع مختلف الظروف والتعامل مع الضغوط بكفاءة عالية، وتتطلب بأن تكون للدول قيادة تمتلك مهارات إدارة التغير والمرونة في التعامل مع المستجدات والقدرة على تعديل القرارات عند ظهور معلومات جديدة تؤثر في مسار اتخاذ القرار (البورشيد ، 2024).

4.5 أهمية التعاون والتنسيق :

أشرنا سابقاً، بأن التهديدات العابرة للحدود والتي تشكل تحدي على الأمن الشامل تتطلب تعزيز مستويات التنسيق والتعاون على المستوى الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني فإن تبادل المعلومات والتعاون بين مختلف الجهات الوطنية سواء كانت أمنية أو غير أمنية هو أمر مطلوب بغرض الحفاظ على الأمن الوطني. أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فإن التعاون والتنسيق هو أمر مطلوب ويتحتم على الدول القيام به في ظل الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات ووجود المنظمات الاجرامية عبر الوطنية، ويتطلب هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون القضائي والأمني بالإضافة إلى أهمية توقيع اتفاقيات إقليمية أو دولية تهدف لمكافحة التهديدات العابرة للحدود والتي تمس الامن الدولي مثل جرائم الإرهاب وتمويله والاتجار بالبشر وجرائم غسل الأموال.

5.5 الانتقال من رد الفعل إلى الاستباقية:

إن الدول الناجحة والتي تعي جيداً التهديدات والمخاطر التي عليها ، تقوم بالعمل على مكافحة تلك التهديدات من خلال تبني نهج استباقي عبر الاستفادة من المعلومات الاستخباراتية الواردة من مصادر متعددة سواء كانت بشرية أو من خلال التقنية أو المصادر المفتوحة، إضافة إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة كما أشرنا سابقاً في تحليل البيانات والتنبؤ بالتهديدات والكشف المبكر عن المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحد منها قبل تفاقمها (المظفر ، 2025).

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

الخاتمة

أحدثت العولمة تحولاً كبيراً في طبيعة الأمن الشامل والتي امتدت إلى كافة المجالات لاسيما المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي إلى جانب المجال التقليدي للأمن وهو المجال العسكري، وقد أدى هذا التحول إلى زيادة تعقيد التحديات التي تواجهها الدول لاسيما التهديدات العابرة للحدود والتي أجبرت الدول بأن تعيد صياغة المفاهيم التقليدية للأمن والانتقال إلى نموذج أكثر شمولاً ومرونة. حيث أن قيام الدول بتبني مفهوم الأمن الشامل لم يعد خياراً بل ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة لضمان الاستقرار وحماية المصالح الوطنية في بيئة دولية تتسم بالتعقيد والتغير المستمر.

كما أن التطور التكنولوجي والتقني الذي أسهم في دعم قدرات الدول وأجهزتها، أتاح في المقابل فرصاً مماثلة للمجرمين والجماعات الإجرامية لتطوير أدواتهم وأساليبهم لاسيما من خلال استخدام التقنيات الحديثة ووسائل



الاتصال المشفرة بهدف تنفيذ أنشطتهم غير المشروعة والتهرب من المساءلة القانونية الأمر الذي أدى إلى تعقيد المشهد الأمني وزيادة حجم التحديات التي يتعين التعامل معها.

6.1 النتائج

أظهرت هذه الدراسة المتعلقة بالتهديدات العابرة للحدود وتحديات الأمن الشامل عدد من النتائج موضحة فيما يلي:

- (1) إن العولمة انتجت العديد من العوامل والتي كان لها التأثير الكبير على الأمن والذي امتد لعدة مجالات دون ان يقتصر على المجال العسكري.
- (2) التهديدات الحديثة ذات طبيعة مركبة ومتغيرة وعابرة للحدود.
- (3) إن التطور التكنولوجي والتقني هو سلاح ذو حدين ويستفيد منه كلا الطرفين وهما الدول متمثلة في الأجهزة المختلفة من جانب، والجماعات الإجرامية والإرهابية من جانب آخر.
- (4) أهمية التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات وطنياً ودولياً.

6.2 التوصيات

- (1) تبني سياسات أمن شاملة ومتكاملة لشتى المجالات.
- (2) تعزيز التنسيق والتعاون الوطني بين الجهات الوطنية المختلفة مما يسهم في سرعة الاستجابة للتهديدات وحفظ الأرواح.
- (3) إبرام اتفاقية ومذكرات تفاهم بين الجهات الدولية للحفاظ على الأمن الشامل ومكافحة الجرائم العابرة للحدود.
- (4) تعزيز القدرات البشرية على المستوى الوطني لتكون قادرة على فهم التهديدات والتصدي لها.
- (5) ضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة وبرامج الذكاء الاصطناعي بما يخدم الحفاظ على الأمن.
- (6) أهمية تعزيز الوعي المجتمعي في الجوانب الأمنية المختلفة والذي يشكل دوراً كبيراً في الحفاظ على الأمن الشامل. كتعزيز الوعي في كل من:
 - الأمن السيبراني وطرق الاحتيال وكيفية الحماية من الاختراقات.
 - أهمية التكامل في العملية الأمنية والتعاون مع الجهات الأمنية لحماية الوطن.
 - الحقوق، الواجبات والقضايا القانونية والحروب الأيديولوجية وكيفية التصدي لها.
 - الأمن الأسري ودوره في مواجهة التحديات الحديثة الفكرية والتهديدات الأيديولوجية المنحرفة.

المراجع

1. حامد حجر حسن. (2026). نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كآلية لتحقيق الأمن الإنساني: دراسة في المفاهيم والابعاد. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 259-271، (4) 7.
2. عارف، أ. س. (2024). التهديدات الأمنية الجديدة في مجتمع المخاطر العالمي. مجلة آفاق سياسية. المركز العربي للبحوث والدراسات.
3. جارش عادل. (2017). مقارنة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة. مجلة العلوم السياسية والقانون. المركز الديمقراطي العربي.
4. م.م. بسمة محمد نظير احمد. (2023) التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب انموذجاً.
5. بوحميذة، ب. بريكي س. (2024) إشكالات الجرائم العابرة للحدود وسبل التعاون الدولي لمكافحتها: العراق كنموذج. جامعة غرداية.
6. الظفيري، ع. (2016) لأمراض العابرة للحدود وأثرها على الأمن القومي دراسة حالة: دولة الكويت رسالة ماجستير، جامعة قطر.



7. بحري، د. د.، وشرايطية، س. (2016). رهانات الامن الإنساني في الدول الفاشلة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع (9)، 14-28.
8. يحي م.، & مصطفى كمال ف. (2018). تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، 2(3)، 86-101. <https://asjp.cerist.dz/en/article/78467>
9. حمزاوي، جويده. " مفهوم الأمن بين عمودية المستويات وأفقية الأبعاد: مفهومة توصيفية متعددة المستويات." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 07، 02 (2022): 141
10. طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة، 2007، ص74.
11. المظفر، عبدالرحمن " فن القيادة الأمنية (من التأثير الفردي إلى الاستجابة الاستراتيجية) " المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات 73، 07 (2025): 141
12. محمد الطاهر مجاهد، القيادة الأمنية ودورها في اتخاذ القرار الأمني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2022، ص9.
13. الشعلان، فهد بن احمد، القيادة الأمنية: النظرية والتطبيق، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2018
14. ربيع، محمد بن شحاتة، القيادة الأمنية المعاصرة، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011
15. المظفر، عبدالرحمن " فن القيادة الأمنية (من التأثير الفردي إلى الاستجابة الاستراتيجية) " المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات 73، 07 (2025)
16. الغندور، عبير، التهديدات الأمنية الجديدة في مجتمع المخاطر العالمي، مجلة افاق سياسية، يونيو 2024
17. البورشيد، لولوة، التوازن بين الأمن والحريات: تحديات السياسة المعاصرة في العالم العربي، صحيفة العربي الإلكتروني، 2024
18. احمد، محسن عبدالحميد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، دار جامعة نايف للنشر، 1999
19. العامري، حيدر زاير، التحويل في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفي، 2022،
20. حسين حياة، (٢٠٢٢)، انعكاسات التطور التكنولوجي على الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها دولياً. مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج ٦، ع ١.
21. Girod, R. (2023). Border Security: Vulnerability and Emerging Global Security Threats. Security and Intelligence, 8(1).
22. UNDP. (1994). Human Development Report: New Dimensions of Human Security. United Nations Development Programme.